المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

21/04/2016

« Marocains : migrants et voyageurs », une immersion dans l'histoire de la civilisation marocaine

jeudi, 21 avril 2016 11:15

« Marocains : migrants et voyageurs », une immersion dans l'histoire de la civilisation marocaine

M. Abdellah Boussouf, Secrétaire général du Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME) a procédé, mercredi 20 avril 2016 à la Bibliothèque nationale du Royaume du Maroc (BNRM), à l'inauguration de l'exposition « Marocains : migrants et voyageurs », en la présence de plusieurs personnalités marocaines et étrangères.

Dans son allocution, M. Anis Birou, ministre chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration, a tenu à « féliciter le CCME de cette exposition de grande envergure qui nous présente l'histoire de l'immigration marocaine et trace le parcours de migrants marocains qui ont voyagé pour s'enrichir et découvrir l'autre. « L'histoire marocaine riche et diversifiée telle que présentée dans cette exposition est ce qui fait de l'individu marocain un élément de paix de tolérance aujourd'hui », a-t-il ajouté.

M. Anis Birou, ministre chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration

M. Birou a également affirmé que « le Maroc a la chance d'avoir plus de 5 millions d'ambassadeurs dans le monde, portant en eux les valeurs marocaines de paix et de diversité, ce qui leur confère une valeur ajoutée importante dans les pays d'accueil », ajoutant que « le Maroc, qui accueille à son tour des migrants venant de plus de 116 pays, sera encore plus ouvert sur l'autre grâce à l'immigration ».

M. Abdellah Boussouf, Secrétaire général du Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME)

Pour sa part, M. Abdellah Boussouf a indiqué que cette exposition est l'occasion de « faire connaître l'immigration marocaine et les personnalités historiques qui l'ont marqué et qui ont eu un impact sur le monde depuis l'antiquité comme le prouvent les archives et les photographies ici exposées ». Il a donne comme exemple de ces personnalités historiques célèbres « Al Idrîssî qui a dessiné la première carte du monde à partir de son voyage en Sicile, Ibn Battuta qui fait découvrir l'Inde et autres contrées inconnues dans le temps et Juba II, l'étudiant marocain qui devient empereur romain… ».

M. Ahmed Siraj, CCME

M. Boussouf a en outre ajouté que « l'histoire témoigne que le Marocain a combattu auprès des armées européennes contre le nazisme et fascisme et qu'il continue à être un élément de paix à travers sa participation dans les casques bleus sans oublier les productions des artistes marocains du monde, sportifs

et intellectuels ».

M. Abdellah Boussouf en compagnie de M. Mohamed Sebbar, Secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)

« Nous voulons dire, à travers cette exposition, que l'individu marocain est un élément de paix et de stabilité et que lier entre immigration marocaine et terrorisme et violence est complètement aberrant comme le prouve l'histoire », a clamé M. Boussouf invitant « les Marocains de monde à pérenniser les valeurs de vivre-ensemble et de tolérance portées par leurs aïeuls et à continuer à enrichir les pays dans lesquels ils vivent ».

M. Abdellah Boussouf en compagnie de M. Omar Azziman, Conseil de Sa Majesté le Roi

Concluant son intervention, M. Boussouf a indiqué que « la Constitution marocaine, annonce dès son préambule, que l'identité marocaine est plurielle et riche : amazigh, arabe, musulmane, juive, africaine, méditerranéenne … » et c'est ce qui fait la particularité de la personnalité marocaine.

Les invités à ce vernissage, responsables politiques, ambassadeurs et associatifs marocains ont ensuite visité les pavillons de l'exposition accompagnés de M. Boussouf et des chargés de mission du CCME qui se sont relayés l'explication des photos et archives exposées.

http://www.ccme.org.ma/fr/actualites/48765

فاعلات يحذرن من نكسة حقوقية في مشروع هيئة المناصفة

أرجأ مجلس النواب اجتماع لجنة القطاعات الاجتماعية الذي كان يُرتقب أن يناقش مشروع قانون 79.14، المتعلق بإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز ، اليوم الأربعاء، بحسب ما أكدت النائبة البرلمانية نزهة الصقلي في ندوة نظمتها "دينامية التحالفات والشبكات والجمعيات النسائية والحقوقية والأمازيغية والتنموية الديمقراطية".

ولا يُعرف ما إن كان تأجيل اجتماع لجنة القطاعات العامة راجع إلى تزامنه مع جلسة عامّة اليوم الأربعاء، أم إن القرار اتُّخذ بسبب الضغط الذي مارسته الحركة النسائية الرافضة للمشروع في صيغته الحالية، والتي قالت نزهة الصقلي إن الحكومة كانت تريد تمريرها بـ"الدكّاكة"، موضحة: "كنّا في وضع قاس، لأن الحكومة كانت تريد تمرير المشروع سواء وافقنا أم لم نوافق، والآن هناك بصيص أمل".

لكنّ إرجاء اجتماع مناقشة مشروع إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كافّة أشكال التمييز إلى تاريخ غير محدّد، لم يُبَدِّد مخاوف الحركة النسائية ممّا سيحمله المستقبل، خاصّة في ما يتعلّق بمواقف الأحزاب السياسية المعارضة التي تُعوّل عليها الحركة النسائية لتبنّي مواقفها. وقالت خديجة الروكاني، ممثلة الدينامية: "نرجو أن نسمع مواقف المعارضة في قبة البرلمان، سواء في اللجنة أو الجلسة العامة، فلم تعد لنا قدرة على تحمّل الخذلان".

النائبة البرلمانية فوزية لبيض قالت إن برمجة مشروع هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز موازاة مع برمجة مشاريع قوانين أخرى، لا يخدم القضية النسائية، ولا يخدم حقوق المرأة، مضيفة: "نخشى السقوط في العبث التشريعي، وأن نحيد عن المواثيق الدولية ومبادئ الدستور على حساب ملف المرأة، لذلك يجب علينا أن ندقّ ناقوس الخطر للتحذير من السقوط في نكسة حقوقية". واعتبرت نزهة الصقلي أنّ دستور 2011 "كان سقفا عاليا للمساواة بين الجنسين، وهو منظومة متكاملة يجب أن تُؤخذ كلها"، مضيفة أن مشروع قانون المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز "يجب أنْ يكون في مستوى الانتظارات أو ألّا يخرج أبدا"، وانتقدت النائبة البرلمانية عدم اعتماد مقاربة تشاركية في إعداد المشروع من طرف الحكومة، قائلة: "المقاربة التشاركية كانت مجرّد كلام، وهذا المشروع فارغٌ بكلّ ما للكلمة من معنى". **من جهته قدّمَ عبد الرزاق الحنوشي، عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، الأهداف الأربعة الرئيسية للرأي الذي قدّمه المجلس بشأن هيئة المناصفة، والذي اعتبرَ أنّ الهيئة يجبُ أنْ يتمّ اعتبارها جُزء من المنظومة الوطنية للحماية، والتي أعطاها المشرّع الدستوري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يتمتع بالولاية العامة، ومؤسسة الوسيط، ومجلس الجالية، وأضاف الحنوشي: "إذا سلّمنا بأنَّ هيئة المناصفة جزء من المنظومة الحمائية، فإنّ ما تبقّى من النقط سيسهُل تسويتها". إضافة إلى هذا المطلب، دعت المشاركات في الندوة إلى تمتيع هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز بصلاحيات شبه قضائية، وقالت نزهة الصقلي في هذا الصدد: "لا نريد هيأة ذات طبيعة استشارية، بلْ هيئة لها صلاحية التحرّي والتصدّي التلقائي، دونَ أن يعني ذلك أن تحُلّ محلّ المحكمة"، مضيفة: "تخويل اختصاصات شبه قضائية لهيئة المناصفة لا يجبُ أن يكونَ غُولا مخيفا". ومنْ أبرز المطالب الأخرى التي تطالبُ بها الحركة النسائية وضمّنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في رأيه، مسألة تركيبة الهيئة، حيثُ يُطالبُ الطرفان بأنْ تكون التوليفة مشكّلة من أشخاص ذوي خبرة مرتبطة بمجال حماية النساء، وأنْ تكونَ لهم قناعات بذلك، "إذا كان هناك شخص فلسفته المذهبية ضد المساواة والمناصفة، فمن الصعب أن ينضبط للمعايير"، يقول الحنوشي.

علاقة بذلك، انتقدتْ نزهة الصقلي استئثارَ رئيس الحكومة بتعيين أغلبية أعضاء الهيئة، كمَا انتقدت ممثلي الإدارة فيها، قائلة: "نحنُ نعلم أنَّ جميع ممثلي الإدارة لا يتمتعون بالاستقلالية، ومواقفهم تكونُ موجّهة من طرف المسؤول الذي يشتغلون تحتَ إمْرته"، وتابعت الصقلي أنَّه يجبُ إبعادُ البرلمانيين عن الهيئة، "لأنّ الجميعَ يعلمُ أنَّ تعيين البرلمان في المؤسسات الدستورية يتمّ وفق قاعدة "أمولا نُوبة"، وليْس بناء على الخبرة، ونحنُ نُريد هيئة مستقلة بتوليفة ذات خبرة".

وبينما ترتقبُ الحركة النسائية ما ستحمله الأيام القادمة، بعد تأجيل مناقشة مشروع قانون 79.14، قالت خديجة الروكاني إنّ هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز تشكّل امتحانا لمدى احترام الدولة للدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب، مضيفة: "هذا الملف ليس للاستهلاك الخارجي، وهيئة المناصفة خط أحمر بالنسبة للحركة النسائية، ولن نقبل بأقل من أنْ يكون المغرب وفيّا لالتزاماته الدولية".

http://www.egalite.ma/fr/thematiques/droits-civils/716-2016-04-20-09-17-33

الصبار يدخل على الخط لحل ملف السلفية الجهادية

1,2/2964

إسماعيل روحي

كشفت مصادر قريبة من ملف السلفية الجهادية أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان دخل على الخط من جديد من أجل البحث عن حل للملف الذي يعرف تطورات متسارعة نتيجة حالة الاحتقان التي تعرفها بعض السجون، وأوضح جواد لمشلك، الكاتب العام للجمعية الوطنية للإدماج والإصلاح، التي تضم معتقلي التيار، الذين تم الإفراج عنهم، مؤخرا، بموجب العفو الملكي، أن جمعيته التقت، يوم الاثنين الماضي، محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل مناقشة آخر تطورات الملف وتدارس الحلول التي يمكن أن تساهم في حل الملف.

وكشف لمشلك أن أعضاء جمعيته ناقشوا مع الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان آليات العفو، الذي يمكن أن يستفيد منه باقي المعتقلين، الذين قاموا بما وصفه بـ«تصحيح المسار» بالنسبة للمعتقلين، الذين لم يتورطوا في أحداث العنف، إضافة إلى كيفية إدماج الأشخاص المفرج عنهم بموجب العفو الملكي لكي يصبحوا مواطنين منتجين داخل المجتمع.

وأشار المصدر ذاته إلى أن اللقاء تطرق، أيضا، إلى الأوضاع المحتقنة التي تعرفها بعض السجون، والتي أدت ببعض معتقلي السلفية الجهادية إلى الدخول في إضرابات عن الطعام، موضحا أن أعضاء الجمعية قدموا للأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان صورة حالات بعض المعتقلين، الذين تقدموا بطلبات الترحيل، بالنظر إلى الأوضاع الاجتماعية لعائلاتهم التي تعاني وليست لها الإمكانات المادية أو المعنوية للتنقل إلى السجون التي يوجد بها أبناؤها، بالإضافة إلى حالات المعتقلين الذين يعانون من أمراض مزمنة.

تتمة ص 2

الصبار يدخل على الخط لحل ملف السلفية الجهادية

1,2/2964

إسماعيل روحي

تتمة ص (01)

واعتبر المصدر نفسه أن النقاش مع الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان كان إيجابيا، قدم خلاله هذا الأخير إشارات إيجابية من أجل متابعة حل الملف، سواء من خلال تصحيح المسار بالنسبة للناس، الذين لم يدعون إلى العنف، أو عن طريق المراجعات الفكرية بالنسبة للآخرين، وأن أي تغيير يجب أن يتم بطريقة سلمية ومن داخل مؤسسات الدولة وليس من خارجها.

وذكر المصدر ذاته أن المكتب الوطني للجمعية أعرب للصبار عن رغبته في مد يد العون من أجل تسريع عمل المؤسسات من أجل الإسراع بحل جميع ملفات المعتقلين الذين مازالوا داخل السجون وتتوفر فيهم جميع الشروط المطلوبة.

الصباح
يومية مغربية شاملة

الشاذلي : الصبار سيزور سلفيين في السجن

موضوع جبر الضرر والتعويض عن فترة الاعتقال يحتاج إلى مسلسل نضالي وسياسي طويل

3/4080

عبد الكريم الشاذلي

كشف الشيخ السلفي عبد الكريم الشاذلي، رئيس الجمعية المغربية للإدماج والإصلاح، تفاصيل لقاء دام أزيد من ساعتين، جمعه بمحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الاثنين الماضي.

وأكد الشاذلي أن المسؤول الحقوقي، وعده بتنظيم زيارة خاصة قبل الجمعة المقبل، إلى مجموعة من سجناء السلفية، ضمنهم عبد الرحيم أبو الرخا، المعتقل على ذمة ملف بليرج، والذي أصيب بمرض عقلي يجعله يضرب رأسه يوميا بالجدار، ولحسن بريطش، البالغ 73 سنة، والذي أصيب قبل أسابيع بالعمى، ويعاني مجموعة أمراض مزمنة أخرى، وحالات أخرى، قال الشاذلي إنها مستعصية، ويجب الإفراج عنها لأسباب إنسانية، أو تطبيق العقوبات البديلة في حقها.

وحسب الشيخ الشاذلي فإن الجمعية راسلت بعد توصلها بالوصل المؤقت، مجموعة من الهيآت ضمنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وجاءت الاستجابة من الصبار سريعة، بعقد لقاء مع الشاذلي وبعض أعضاء الجمعية، الذين ناقشوا مجموعة ملفات تتعلق بجبر الضرر وإدماج السجناء السابقين في ملفات الإرهاب، وفتح أبواب السجون لمباشرة حوار مع المعتقلين، وتفعيل مسطرة العفو للإفراج عن بعضهم، والولوج إلى التطبيب وغيرها من الملفات التي حدد الصبار أن بعضها ليس من اختصاصات المجلس.

وقال الشاذلي إن الصبار اقنعه بان موضوع جبر الضرر والتعويض عن فترة الإعتقال، يحتاج إلى مسلسل نضالي وسياسي طويل، كما أوضح له أن مسألة فتح أبواب السجون للحوار مع المعتقلين، من اختصاص جهات أخرى، لذلك قررنا أن نتصل برئيس الرابطة المحمدية للعلماء، فهي باعتقادي التي يمكنها أن تتدخل لفتح حوار مباشر مع المعتقلين في هذه الملفات.

وحسب الشاذلي، فإن الوضع أصبح مهيئا لمباشرة حوار مع المعتقلين، ضمنهم العائدون من سوريا والمعتقلون في هذا الملف، إذ أبدوا، يقول الشاذلي، استعدادهم للانخراط في العمل السياسي والحقوقي، كما أن موضوع الخلوة الشرعية وتمديد فترة الزيارة وترحيل المعتقلين إلى سجون قريبة من ذويهم، لقيت ترحيبا من الصبار، الذي طالب بعده بلائحة السجناء الذين يرغبون في الترحيل مع شهادات السكنى لعائلاتهم لإحالتها على المندوب العام للسجون.

وخرج الشاذلي وبعض أعضاء جمعيته من اللقاء مقتنعين أن مجموعة من المطالب لن تحل في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لأنه، كما عبر عن ذلك الصبار صراحة، لا يتوفر على صلاحيات واسعة للقيام بذلك، هذا لا يعني أننا لم نستفد من اللقاء، بل نعهد الصبار بحل مجموعة من المشاكل، خاصة التطبيب، ووجهنا إلى جهات أخرى لحل مشاكل أخرى لا يملك صفة التدخل فيها.

ضحى زين الدين

العلم

مجلس اليزمي يشهر بطاقة الاختلاف مع حكومة بنكيران في تقديم الملتمسات والعرائض

دراسة أكثر من 40 تجربة دولية لتنبيه وزارة العماري إلى طرق البحث وإصدار القوانين

عزيز اجهبلي

يتضح أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتجاوز ما ذهبت إليه الحكومة فيما يخص مشروعها المتعلق بالقانون التنظيمي رقم 64.14 الخاص بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع وأيضا مشروع القانون التنظيمي رقم 44.14 الخاص بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.

وفي هذا الإطار قدم المجلس الوطني رأيا حول مشروعي القانونين التنظيميين واقترح تبسيط شروط تقديم الملتمسات في مجال التشريع والعرائض وتدقيق عدم قبولهما وتقليص عدد البنيات الحاملة للعرائض وضمان دعم الفاعلين الذين يعملون في إطار هذين الشكلين من أشكال الديمقراطية التشاركية.

وذكر المجلس في رأيه بعدد من المسلمات الأساسية منها تكامل الديمقراطية التمثيلية والتشاركية بالإضافة إلى ضرورة تسهيل شروط ممارسة الحق في تقديم الملتمسات والعرائض وهما الحقان المضمونان بمقتضى الفصلين 15-14 من الدستور.

ولوضع مقترحاته قام المجلس بدراسة أكثر من 40 تجربة مقارنة في الدول التي توجد في طور التثبيت الديمقراطي أو في دول ديمقراطية متقدمة فضلا عن دراسة أهم المذكرات التي أعدها الفاعلون العموميون في هذا المجال.

ومن التعقيدات التي قد يكون المجلس وقف عندها ما نص عليه مشروع قانون الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع خاصة في المادة 7 حيث تتولى لجنة تقديم الملتمسات جمع التوقيعات اللازمة ويجب أن تكون لائحة دعم الملتمس موقعة على الأقل من قبل 25000 من مدعمي الملتمس وأن تكون مرفقة بنسخ من بطاقتهم الوطنية للتعريف.

ومن شروط قبول الملتمس حسب مشروع القانون هذا أن يكون الهدف منه تحقيق مصلحة عامة ويحرر بكيفية واضحة في شكل اقتراحات أو توصيات ويكون مرفقا بمذكرة مفصلة تبين الأسباب الداعية إلى تقديمه والأهداف المتوخاة منه وملخصا للاختيارات التي يتضمنها ويكون مشفوعا بلائحة دعم الملتمس المشار إليها في المادة 7 بعده.

ويذكر أن رأي المجلس الوطني لحقوق الأنسان جاء إثر طلب صادر عن مجلس المستشارين موجه للمجلس بخصوص مشروعي القانونين التنظيميين يندرج هذا الطلب في إطار إعمال مذكرة التفاهم المبرمة عبر المجلس الوطني ومجلس المستشارين بتاريخ 10 دجنبر 2014، في حين أن الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني خلصت من خلال حوارها حول المجتمع المدني إلى مخرجات منها الأرضيات القانونية الخاصة بالملتمسات والعرائض والتشاور العمومي والأرضية القانونية للحياة الجمعوية، والميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية.

بوقنطار: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بين الحياد والانحياز

د.الحسن بوقنطار الخميس 21 أبريل 2016 - 07:00

بعد فترة ترقب مقرونة بالأزمة بين المغرب وبان كي مون بسبب تصريحاته وتصرفاته المنحازة وغير المسؤولة خلال زيارته إلى مخيمات تندوف والجزائر في مارس 2016، قدم الأمين العام تقريره إلى أعضاء مجلس الأمن، و هو عبارة عن وثيقة تلخيصية لأهم الأحداث التي شهدتها الصحراء منذ صدور القرار 2218 في أبريل 2015.

بشكل إجمالي، فإن هذا التقرير لا يخلو من إشارات تعكس انحياز الأمين العام لأطروحة خصوم المغرب، لكن، في الوقت نفسه، فإنه يدرك حساسية التقرير الموجه إلى مجلس الأمن، الذي هو في نهاية المطاف المقرر النهائي. لذلك يمكن القول إن صيغة هذا التقرير ليست كما أشار إلى ذلك البعض كلها معادية للمغرب، وليست كلها موالية لمواقفنا. فهي تضمنت أشياء نشاطرها، وأخرى ينبغي التصدي لها بالصرامة اللازمة لتصحيح مسارها.

عناصر إيجابية:

حاول الأمين العام أن يبدي حياده من خلال التعبير عن أسفه (Regretلما خلّفته تصريحاته من ردود فعل في المغرب، ولم يصل إلى حد التعبير عن اعتذاره للمغاربة عن انزلاقاته. رغم ذلك، يظهر، بشكل واضح، أن الرد الحاسم للمغرب بكل أطيافه قد ترك تأثيره على الأمين العام.

خلا التقرير من أية إشارة إلى إحداث آلية مستقلة لحماية حقوق الإنسان، كما ظل خصوم المغرب يصدحون بذلك في محاولة لتحويل الأنظار عن حقيقة الوضع في الصحراء. في هذا الإطار، اكتفى التقرير بالإشارة إلى ضرورة التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان؛ ومن أبرزها المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وهو أمر ينخرط فيه المغرب بعمق، اعتبارا لقناعته بحيوية حقوق الإنسان في بناء المشروع الديمقراطي الحداثي في كل التراب المغربي، واعتبارا لكونه أحدث آليته الوطنية المشهود لها بالمصداقية؛ وهي **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، حيث تقوم لجنتاه الجهويتان في العيون والداخلة بدور محمود في هذا الإطار. فضلا عن ذلك، ظلت وستظل أبواب المغرب مفتوحة للمقررين الخاصين الأمميين الذين يقدمون تقارير يتفاعل معها المغرب، سواء في ايجابياتها أو شوائبها، وذلك لتحسين ممارسات حقوق الإنسان كخيار لا رجعة فيه.

أشار التقرير إلى ضرورة انخراط موريتانيا والجزائر أكثر في مسلسل المفاوضات المتعلق بالصحراء، والذي لم يشهد تقدما ملموسا بفعل رفض الجزائر الانخراط فيه بشكل ايجابي. وهو تحليل، دون أن يذهب بعيدا، يشاطر الموقف المغربي الذي ظل يعتبر أن النزاع في الصحراء ليس مسألة مرتبطة بتصفية الاستعمار، وإنما هو نزاع مغربي جزائري. والجزائر لا يمكن لها أن تبقى في وضعية الدولة المهتمة، بل عليها أن تتحمل مسؤوليتها باعتبارها دولة معنية تغذي الصراع لكونها تأوي فوق أراضيها حركة البوليساريو المناوئة للمغرب. لكن هذا الموقف لا يشاطره المسؤولون الجزائريون. فقد أشار التقرير إلى رفض الرئيس الجزائري ووزيره في الخارجية لكل تغيير؛ فهم يفضلون البقاء في وضعية إلحاق الضرر بمصالح شعوب المنطقة المغاربية، والسعي إلى الهيمنة وإضعاف المغرب، كما يظهر ذلك جليا من خلال الاستمرار في إغلاق الحدود البرية مع المغرب بشكل ينسف كل محاولة لتتفاعل الشعوب وبناء الاتحاد المغاربي.

قضايا خلافية:

واصل الأمين العام دعوة الأطراف إلى مفاوضات جدية بدون شروط مسبقة تسمح للشعب الصحراوي بتقرير مصيره. هذا الكلام المنحاز يستدعي الملاحظات التالية:

أولا: يشاطر المغرب بشكل كلي ضرورة البحث عن تسوية متفاوض حولها ومقبولة من الأطراف. فهي في صلب روح الفصل السادس التي تؤطر قرارات مجلس الأمن. وفي هذا السياق، مافتئ يقدم الاقتراحات والتنازلات من أجل إنجاح هذا المسلسل التفاوضي، لأنه يدرك ثمن استمرار هذا النزاع المفتعل على مستقبل ومصالح شعوب المنطقة .

ثانيا: إن التفاوض لا يعني ربح الوقت فقط من أحل تمديد أجل النزاع، بل إن كل تفاوض جدي ينبغي أن يرتكز على أرضية. وفي ضوء استحالة تنظيم الاستفتاء كما أقرت بذلك الأمم المتحدة من خلال مبعوثيها السابقين وقراراتها، فقد قدم المغرب مبادرة الحكم الذاتي، وهي التي وصفت في قرارات مجلس الأمن بالجدية وذات المصداقية. لذلك، فإن المغرب يعتبرها بمثابة الأرضية التي ينبغي أن تدور حولها المفاوضات. فخصوم الوحدة الترابية لا يملكون مقترحا آخر باستثناء المطالبة بالاستفتاء. ومن حق المغرب أن يعتبر هذا المشروع بمثابة السقف الأقصى لحل ممكن، كما أكد على ذلك جلالة الملك محمد السادس خلال خطابه بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء.

ثالثا: أشار الأمين العام في تقريره إلى أن المغرب، بواسطة الكاتب العام الوزير المنتدب حاليا، اقترح تبادل وجهات النظر حول محتوى تقرير المصير. فهذا المفهوم ليس، كما يردد ذلك خصوم الوحدة الترابية، مرادفا أتوماتيكيا للاستقلال والانفصال، بل علينا أن نكون واضحين؛ فالمغرب ليس مبدئيا ضد تقرير المصير، لكنه ضد فكرة تقرير المصير التي تربط هذه المسالة ميكانيكيا بالانفصال. فتقرير المصير مفهوم دينامي ينبغي أن يقرأ اليوم في ظل معطيات متعددة من بينها:

تقرير المصير لا يمكن أن ينظر إليه بصيغة قانونية محضة. فهو في العمق مفهوم سياسي ذو حمولة مركبة، ينبغي أن يكون تتويجا لمسار سياسي يستهدف الوصول إلى تسويات سياسية معقولة ومتوازنة.

النزعة نحو الانفصال لا ينبغي أن تحجب متطلبا لا يقل حيوية وأهمية؛ وهو المحافظة على الوحدة الترابية للدول، وذلك ما يؤكد عليه القرار 1514 للجمعية العامة الذي يعتبر مؤسسا قانونيا لتقرير المصير.

تقرير المصير لا ينبغي أن يكون مولدا للقلاقل والاضطرابات وخلق مزيد من الانشطار والتمزق بالنسبة للدول، كما تبين ذلك حالات الدول التي نشأت مؤخرا نتيجة استفتاءات غير معقلنة، كما هو الأمر، مثلا، في جنوب السودان.

يمكن أن يكون تقرير المصير متضمنا في صيغة تمكن السكان من التمتع بشكل واسع وفعلي بحقوق الإنسان، والاستفادة من الثروات بشكل عادل عبر نظام للحكامة يضمن، بالأساس، الاستقرار والتنمية والعدالة الاجتماعية عبر محاربة كل أشكال الريع. وهذا التصور هو الذي تضمنته مبادرة الحكم الذاتي التي تمثل تركيبة ذكية لمبدئي الاستقلال واحترام الوحدة الترابية التي تتضمن في صلبها استفتاء للسكان يكون بمثابة تتويج لمسلسل تفاوضي

في هذا السياق، أعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يطور موقفه من مبادرة الحكم الذاتي. فبعد قرابة عشر سنوات من تقديم هذه المبادرة، سيكون مفيدا، ولصالح البحث عن تسوية نهائية، أن يتضمن قرار مجلس الأمن المقبل إشارة إلى اعتبار هذه المبادرة أرضية للتفاوض حتى يلزم الخصوم بالدخول في صلبها، والانخراط في سياقاتها والآفاق التي تطرحها.

يمثل تقييم وضعية المينورسو الحلقة الخلافية والشائكة في التقرير. ففي عز الأزمة مع الأمين العام، أقدم المغرب على طرد المكون المدني للبعثة الأممية اعتبارا لأنه لم تعد حاجة إليه بفعل انتفاء تنظيم الاستفتاء في الصحراء لاعتبارات موضوعية. تقرير الأمين العام لا يشاطر هذا الطرح لما يتضمن، بحسب رأيه، من تداعيات على الاستقرار وعلى المخاطر التي قد تنجم عن تعثر البعثة عن القيام بكافة مهامها، وخاصة ما يتعلق بتنامي الحركات المتطرفة.

من المؤكد أن الأمين العام، وهو يوصي مجلس الأمن بالتمديد لبعثة المينورسو لمدة سنة، يشير، ضمنيا، إلى ضرورة عودة المكون المدني. وهو أمر يرفضه المغرب، إلى حد الساعة، ارتكازا على منطقه الذي يؤمن بلا جدوى وجود هذا المكون ضمن البعثة. ولا شك أن هذه النقطة ستثير الجدل بين مكونات مجلس الأمن، وخاصة أصدقاء الصحراء. وفي حالة ما إذا تشبثت الدبلوماسية المغربية بموقفها، فعليها أن تناضل بقوة من أجل الإقناع بصواب هذا الموقف، ومن ثم يبقى السؤال معلقا حول الكيفية التي سيقارب بها مجلس الأمن هذه النقطة خلال مناقشته للقرار الذي سيقيم تقرير الأمين العام وسيمدد لبعثة المينورسو، ولكن بأية صيغة ؟ فسيكون انتصارا واضحا لو أن مجلس الأمن ساير المنطق المغربي حول هذه المسالة.

المسألة الأخيرة تتعلق بإحصاء اللاجئين، أو من نعتبرهم نحن محتجزين في تندوف. فعلى هذا المستوى، لم يرد الأمين العام إحراج الجزائر؛ إذ اكتفى بالإشارة إلى تسجيل، وليس إحصاء، ساكنة تندوف. وبالنسبة لنا، فإن مجلس الأمن، أمام المأساة التي يعيشها الصحراويون في المخيمات والتجاوزات والانتهاكات التي سجلت في ما يتعلق باستعمال المساعدات والارتباطات المشبوهة بالحركات الإرهابية، عليه أن يكون أكثر حسما بالمطالبة بضرورة إحصاء السكان الصحراويين في المخيمات في صلب القرار، وليس فقط ضمن الحيثيات كما فعل إلى حد الساعة.

بصفة عامة، وبصرف النظر عن الميولات الشخصية والانحيازية للأمين العام الذي سيصبح في خبر كان في نهاية السنة، فإن هذا التقرير لا يمكن اعتباره معاديا كليا لمصالح المغرب. فهو يتضمن إشارات وتقييمات لا تلائم تصورنا لقضية الصحراء على الدبلوماسية المغربية أن ستسعى إلى تصحيحها من خلال إقناع مجلس الأمن الذي يقع عليه عبء تقييم استنتاجات وخلاصات تقرير الأمين العام، وبالتالي إصدار قرار جديد يحدد التوجهات الأساسية في هذا الملف، خاصة ما يتعلق بوضعية المينورسو التي ستمدد مهمتها لسنة إضافية، ولكن بأية صيغة؟

http://www.hespress.com/orbites/303210.html

اتهامات حقوقية لحكومة بنكيران بتجميد مشروع المناصفة

هيآت نسائية انتقدت تباطؤ الحكومة وعدم اهتمامها بمكافحة كافة أشكال التمييز

النعمان اليعلاوي

1054/4

هاجمت مجموعة من الفعاليات النسوية العاملة في إطار الشبكات والجمعيات النسائية المعنية بالدفاع عن حقوق المرأة حكومة عبد الإله بنكيران، متهمة إياها بالتماطل في التجاوب مع مطالب الحركة النسائية بالمغرب، من خلال عدم تضمين المقترحات في مشروع القانون 79.14 المتعلق بإحداث هيآة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز.

واتهمت الحقوقيات في ندوة نظمتها «دينامية التحالفات والشبكات والجمعيات النسائية والحقوقية والأمازيغية والتنموية الديمقراطية»، أول أمس (الثلاثاء) بالرباط، الحكومة في شخص وزارة الأسرة والتضامن، بتجاهل مطالبهن المتمثلة في تعديل الصيغة الحالية لمشروع قانون إحداث هيآة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز، حيث قال نزهة الصقلي، وزير الأسرة والتضامن السابقة، والنائبة البرلمانية عن حزب التقدم والاشتراكية المشارك في الحكومة، إن «الحكومة تحاول بكافة الوسائل تمرير المشروع في صيغته الحالية»، موضحة أن «الهيئات النسائية تصدت لهذا الأمر ومازالت من خلال المرحلة التشريعية وداخل قبة البرلمان»، وهو ما تمثل حسب الصقلي في إرجاء البرلمان اجتماع مناقشة مشروع إحداث هيآة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز إلى تاريخ غير محدد.

من جانبها انتقدت النائبة البرلمانية، فوزية لبيض، برمجة مناقشة مشروع هيآة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز موازاة مع مشاريع قوانين أخرى، معتبرة أن هذا الأمر لا يخدم القضية النسائية، محذرة في مداخلتها خلال الندوة من «السقوط في العبث التشريعي، وأن الحيد عن المواثيق الدولية ومبادئ الدستور على حساب ملف المرأة»، داعية إلى «تكثيف الجهود النسائية من أجل دفع المؤسسة التشريعية لتدارك النقص الكبير الحاصل في مشروع القانون المعد من قبل الحكومة»، حسب المتحدثة، التي اعتبرت أن «تأخير الحكومة تقديم مشروع قانون هيآة المناصفة للسنة الأخيرة من ولايتها، يؤكد المنهجية التي تتعاطى بها الأخيرة مع القضية النسائية».

وعن موقف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قال عبد الرزاق الحنوشي، مدير ديوان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن «رأي المجلس اعتبر أن الهيآة يجب أن يتم اعتبارها جزء من المنظومة الوطنية للحماية، والتي أعطاها المشرع الدستوري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يتمتع بالولاية العامة، ومؤسسة الوسيط، ومجلس الجالية»، وأضاف الحنوشي أن من بين توصيات المجلس أيضا ما يتعلق بالجانب الهيكلي للهيآة التي يجب أن تكون مشكلة من أشخاص ذوي خبرة مرتبطة بمجال حماية النساء، وأن تكون لهم قناعات بذلك، «إذا كان هناك شخص فلسفته المذهبية ضد المساواة والمناصفة، فمن الصعب أن ينضبط للمعايير»، يقول الحنوشي.

اليزمي يدعو إلى تبسيط مساطر الملتمسات

المصدر: | 21 أبريل 2016 | جهات |

ركز **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في الرأي الذي تقدم به حول مشروعي القانونين التنظيميين بشأن الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، وفي تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، على أهمية تبسيط شروط تقديم الملتمسات في مجال التشريع والعرائض، وتدقيق أسباب عدم قبولها.

كما توخى المجلس في رأيه، الذي يندرج في إطار إعمال مذكرة التفاهم المبرمة بينه وبين مجلس المستشارين، تقليص عدد البنيات الحاملة للملتمس إلى اثنين، وتخفيض نصاب لجنة التقديم والتنصيص على ألا تقل نسبة أي من الجنسين في تأليف اللجنة عن خمسين في المائة، وضمان دعم الفاعلين الذين يعملون في إطار هذين الشكلين من أشكال الديمقراطية التشاركية. وأوصى المجلس باستبدال صيغة سبب عدم قبول الملتمسات "تمس بثوابت الأمة"، بصيغة تصرح بعدم قبول الملتمسات التي تتضمن اقتراحات أو توصيات يكون موضوعها الأحكام المستثناة من المراجعة الدستورية، بمقتضى الفصل 175 من الدستور" الأحكام المستثناة من المراجعة الدستورية". كما أوصى رأي المجلس بحذف شرط "المصلحة العامة" لعدم قبول المجلس، بالنظر إلى أنه يمنح، بسبب عدم دقته، الهيأة المكلفة بفحص قابلية التلقي المادي للملتمس سلطة تقديرية غير مألوفة، مما يضاعف مخاطر عدم قبول الملتمسات.

واشترط المجلس أيضا حماية أصحاب الملتمسات ولجنة تقديمها، من أي عقوبة تهديد أو ضرر بسبب أي نشاط قانوني مرتبط بعرض الملتمس.

ولتيسير تقديم الملتمسات، أوصى المجلس بإعادة اعتبار عتبة التوقيعات الضرورية لقبول الملتمس في اتجاه النهوض بالمشاركة المواطنة، مع التنصيص على إمكانية جمع التوقيعات بطريقة إلكترونية.

وذكر المجلس، ارتكازا على الدستور وعلى مرجعيات الأمم المتحدة ومجلس أوربا والاتحاد البرلماني الدولي، بعدد من المسلمات الأساسية، منها تكامل الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، بالإضافة إلى ضرورة تسهيل شروط ممارسة الحق في تقديم الملتمسات والعرائض، وهما الحقان المضمونان بمقتضى الفصلين 14 و 15 من الدستور على التوالي. واستند المجلس في تقديم الرأي، على دراسة أكثر من 40 تجربة مقارنة في الدول التي توجد في طور التثبيت الديمقراطي، أو في دول ديمقراطية متقدمة، فضلا عن دراسة أهم المذكرات التي أعدها الفاعلون العموميون والمدنيون في هذا المجال.

وبخصوص مشروع القانون التنظيمي المتعلق بممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، فقد أوصى المجلس بمنح الحق في تقديم العرائض إلى الأجانب، وحذف شرط القيد في اللوائح الانتخابية لممارسة حق تقديم العرائض، وتكريس مبدأ مجانية جميع المساطر.

http://www.marocpress.com/assabah/article-657031.html

امباركة تدافع عن المغرب والعماري يبحث عن دعم خارجي بالحلف الأطلسي

أضيف في 20 أبريل 2016 الساعة 52 : 13

أكدت امباركة بوعيدة الوزيرة المنتدبة في الخارجية في كلمتها بمناسبة انعقاد الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي المنعقدة بالرباط ما بين 20 و22 أبريل أهمية العلاقات الدولية في دعم الاستقرار والأمن.

واستعرضت امباركة بوعيدة الوزيرة المنتدبة في الخارجية أهمية مختلف القضايا ذات الأولوية للمغرب منها قضية الصحراء المغربية التي شهدت نقاشا بعد الأزمة التي افتعلها الأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون،وهو ما ندد به المغرب علانية ,

وأشارت امباركة بوعيدة في معرض عرضها الى تخصيص جلالة الملك محمد السادس ميزانية هامة لتنمية الأقاليم الصحراوية تقدر ب 77 مليار درهم.

ولم تفوت الفرصة الى الحديث عن حقوق الانسان ،وتطورها **بالمغرب من خلال احداث مؤسسة وطنية المجلس الوطني لحقوق الانسان** ،واعتماد مقاربة حديثة وعصرية لحقوق الانسان على كافة الأقاليم والجهات من خلال تشريعات وطنية تعتمد على احترام الحقوق الكونية.

وقالت امباركة بوعيدة اننا نتطلع الى بناء علاقات ديبلوماسية مع أمريكا اللاتينية ،وتعزيز هذه العلاقات أكثر لضمان الرخاء لشعوبها .

ولم تفوت امباركة بوعيدة الفرصة تمر دون الاشارة الى أهمية العلاقات الديبلوماسية مع الدول الافريقية التي قال عنها – امباركة– رغم انسحاب المغرب من منظمة الاتحاد الافريقي الا أن علاقات المغرب بالدول الافريقية جيدة ,

أما تدخل عبد العزيز العماري الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني فقد كان خارج التغطية حيث ذهب الى التذكير بالثورات العربية التي أفرزت حكومة اسلامية بالمغرب ،والتي تعتبر نموذجا .

واستعرض مختلف ما أنجزته الحكومة في ما يتعلق صندوق المقاصة ،والاصلاحات التي تمت في الشأن العدل ،وغيرها وهو ما اعتبره أكثر من متتبع أن العدالة والتنمية تبحث لها عن دعم خارجي .

معاريف بريس

أبو ميسون

http://maarifpress.com/news10492.html

المعتقل السياسي عبد الخالق المرخي ينقل الى المستشفى

أضيف في 20 أبريل 2016 الساعة 13 : 20

صحراء نيوز – كلميم

علمت اللجنة الصحراوية للدفاع عن حقوق الانسان بكليميم من مصدر عائلي ، بأن الكاتب العام للجنة الصحراوية للدفاع عن حقوق الانسان بكليميم والمعتقل السياسي الصحراوي بالسجن المحلي بتزنيت السيد عبد الخالق المرخي رقم الاعتقال 14543، قد نقل اليوم بشكل سريع الى مستشفى الحسن الأول بمدينة تزنيت ، بعدما أغمي عليه نتيجة تداعيات مرور عشرون يوما من الاضراب المفتوح على الطعام الذي يخوضه احتجاجا منه على السلوك الغير قانوني والمخالف لكل الاعراف والمواثيق الدولية ، التي اقدمت عليه الأجهزة الأمنية يوم 29 ابريل 2013 ومصادرة وثائقه الرسمية (جواز السفر ، ورخصة السياقة)، حيث تم نقله كمرحلة اولى الى مصحة السجن اجرى هناك فحوصات ،كشفت ارتفاع نسبة السكر في الدم ، ليتم نقله الى مستشفى خارج السجن ، مكث بها مدة ساعتين ، حيث تم حقنه بحقن مضادة لحموضة المعدة ، بينما رفض بشدة المواد المغذية ، في اشارة واضحة على استمراره في هذا الاضراب ، رغم تجاهل الدولة المغربية لمطالبه ، وتعرض حياته لخطر محدق .

أما فيما يخص تداعيات هذا الاضراب المفتوح عن الطعام على الوضع الصحي للمعتقل السياسي الصحراوي عبد الخالق المرخي ، فانه لم يعد يقوى على الحركة واحساسه بحالة من الغثيان المتقطع ، بالاضافة الى تنمل القدمين وألام شديدة في رأسه ومعدته .

للاشارة **فان عائلة الكاتب العام للجنة الصحراوية للدفاع عن حقوق الانسان بكليميم ، قامت بمراسلة كل من وزير العدل والحريات ورئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان و مديرية الأمن الوطني** ، لتعبير عن حالة القلق الذي أضحى يتملكها ازاء الوضع الصحي لابنها ، ومؤكدة لهذه الجهات بأن السبيل الوحيد لانقاذ حياة ابنها هو الاستجابة الفورية لمطالبه ، على اعتبار أن ذلك تجسيدا فعليا على دولة الحق والقانون .

http://www.sahranews.com/news15818.html

الصبار يدخل على الخط لحل ملف السلفية الجهادية

بواسطة هوية بريس – الخميس 21 أبريل 2016 9:39

كشفت مصادر مقربة من ملف ما يعرف بـ"السلفية الجهادية" لجريدة "المساء"، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان دخل على الخط من جديد من أجل البحث عن حل للملف الذي يعرف تطورات متسارعة نتيجة حالة الاحتقان التي تعرفها بعض السجون، وأوضح جواد لمشك، الكاتب العام للجمعية الوطنية للإدماج والإصلاح، التي تضم معتقلي التيار، الذين تم الإفراج عنهم مؤخرا بموجب العفو الملكي، أن جمعيته التقت، يوم الاثنين الماضي، محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل مناقشة آخر تطورات الملف وتدارس الحلول التي يمكن أن تساهم في حل الملف.

http://www.inews-arabia.com/46/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7-%D9%84%D8%AD%D9%84-%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9.htm

http://howiyapress.com/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7-%D9%84%D8%AD%D9%84-%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84/

Hommage au talent des anciens

Par Aïda BOUAZZA | Edition N°:4755 Le 20/04/2016

Le rendez-vous souiri se tiendra du 12 au 15 mai

Un hommage sera rendu au Maâlem Mahmoud Guinea et Doudou N'Diaye Rose

Au programme, exposition de Hassan Hajjaj, Forum citoyen du festival, l'Arbre à palabres…

Les aficionados de musique gnaoua peuvent se réjouir car cette 19e édition propose comme chaque année depuis maintenant 19 ans une programmation toujours aussi riche et diversifiée et ce, tant au niveau musical que des autres rendez-vous. Le festival gnaoua et musiques du monde se tiendra cette année du 12 au 15 mai et invitera à nouveau à voyager au cœur de la ville d'Essaouira et de la culture gnaouie. Après la raison, place à l'âge de conscience, avec une édition qui rendra hommage aux anciens, aux grands qui ont ouvert la voie, tout en portant un regard vers la jeunesse.

Cette édition s'ouvrira sur un bel hommage à une figure emblématique du festival, le grand Maâlem Mahmoud Guinea qui nous a quittés en août dernier, sans qui cet évènement ne serait pas ce qu'il est devenu aujourd'hui. C'est lors d'un moment chargé en émotions que ce grand Maâlem avait remis son guémbri à son fils, lors du dernier festival. Un autre hommage sera rendu à un natif d'Essaouira, l'homme de théâtre, Tayeb Saddiki. Sans oublier le magicien du tambour sénégalais, Doudou N'Diaye Rose. Mokhtar Guinea, frère de Mahmoud, sera rejoint par 12 percussionnistes, enfants de Doudou pour un concert en hommage à l'Afrique des talents, à laquelle s'ajoutera la voix de la diva Rachida Talal. La fête sera encore au rendez-vous avec la célèbre parade d'ouverture qui donnera le coup d'envoi du festival. Le temps d'une véritable parade «made in gnaoua», se mêleront à la foule les musiciens des troupes gnaouas venus des 4 coins du Maroc. Les mélomanes pourront à nouveau apprécier les concerts fusions, jazz et world music. Avec au programme cette année Maâlem Mohamed Kouyou qui invite le Jeff Ballard Trio des Etats-Unis, Maâlem Hassan Boussou et Jamaaladeen Tacuma également des Etats-Unis. Autre concert, celui de Maâlem Abdelkébir Merchane et Issaoua de Fès pour une fusion Maroc/Maroc habitée par le pouvoir du folklore. Par ailleurs, les musiciennes espagnoles Las Migas mêleront la force flamenca à un jeune gnaoui habitué de la fusion, Mehdi

Comme chaque année, la parade d'ouverture est un moment haut en couleurs à ne pas manquer durant lequel défilent les gnaouas venus de tout le Maroc (Ph. Jarfi)

Nassouli. En clôture, un concert qui promet d'être un grand moment musical. La légende Mohamed Derham invitera Nabil Khalidi, Maâlem Mustapha Baqbou et Omar Sayed pour un hommage en musique à l'enfant terrible d'Essaouira, Tayeb Saddiki. D'autres artistes seront également présents comme Blitz the Ambassador, N3rdistan ou encore Hoba Hoba Spirit.

Pour la 3e année consécutive, le festival avec le **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)** consacrera son forum à l'Afrique sous le thème des «Diasporas africaines: racines, mobilités, ancrages» les 13 et 14 mai.

En marge du festival gnaoua, l'exposition de celui que l'on appelle «Le Andy Warhol de Marrakech», Hassan Hajjaj. Il présentera «Colors of Gnaoua», le fruit d'une rencontre avec l'artiste Marouane Lbahja qui a sillonné le Maroc afin de rencontrer d'anciens Maâlems que Hajjaj mettra en scène. L'exposition qui aura lieu au Bastion sera également accompagnée d'un livret qui revient sur la genèse du projet. Egalement au programme, une lila «Colors of gnaoua» à Dar Loubane sera animée par les 10 gnaouis centenaires.

L'Arbre à palabres, autre rendez-vous incontournable de l'évènement, est une rencontre qui se tient sur un toit au cœur de la médina d'Essaouira, celui de l'Institut français. Cette activité permet au public de venir échanger avec des célébrités autour d'un thé avant d'assister aux concerts prévus en début de soirée. En quelques chiffres, cette édition proposera de découvrir durant 4 jours, plus de 30 concerts de près de 300 artistes venus de 6 pays, 3 continents (Amérique, Europe, Afrique) sur 6 scènes.

http://www.leconomiste.com/article/996693-festival-gnaoua

Le film documentaire célébré à Agadir

La huitième édition du festival parrainée par Jean-Pierre Thorn

Nadia 20 April 2016

Le Festival international du film documentaire d'Agadir (Fida'Doc) souffle sa huitième bougie du 2 au 7 mai prochain sous le signe des nouveaux talents tels que Rachida El Garani, la réalisatrice du film d'ouverture, «Into Darkness»,

tourné dans une famille de Taroudant. Le Fida'Doc s'annonce cette année sous le sceau de l'engagement. C'est surtout grâce à un parrain dont la filmographie porte l'empreinte indélébile de son expérience ouvrière et témoigne de sa sensibilité pour les pratiques artistiques urbaines, en particulier le mouvement hip-hop : le réalisateur français Jean-Pierre Thorn. La vocation citoyenne de ce festival se confirme une fois de plus avec une programmation dédiée aux conséquences du réchauffement climatique et à d'autres problématiques environnementales qui seront au cœur de la prochaine Cop 22 organisée en novembre prochain au Maroc.

À travers sa programmation éclectique, le Fida'Doc s'est imposé au fil des années comme un espace d'échanges et de formations au service de tous les documentaristes maghrébins, d'aujourd'hui et de demain. Il est ainsi une manifestation à caractère professionnel, de dimension nationale et internationale, un rendez-vous incontournable pour les hommes du cinéma du Sud et du Nord. Le Fida'Doc réunit des opus venus des quatre coins du monde.

Toutes gratuites, les projections se dérouleront à l'Hôtel de Ville d'Agadir (Salle Brahim Radi), à l'Université Ibn Zohr (Complexe Jamal Adorra) et dans une quinzaine d'espaces culturels, scolaires et associatifs de la commune d'Agadir et de la région de Souss-Massa. Cette huitième édition sera l'occasion de renforcer davantage la vocation pédagogique, professionnelle et panafricaine du festival, grâce au soutien de la chaine TV 2M, de la commune d'Agadir et le Conseil régional de Souss-Massa, du ministère de la Communication, du Centre cinématographique marocain, du **Conseil national des droits de l'Homme,** de l'Université Ibn Zohr, du Groupe OCP et de l'Institut français au Maroc et à Agadir.

http://lematin.ma/journal/2016/la-huitieme-edition-du-festival-parrainee-par-jean-pierre-thorn/245817.html

LE CNDH INTERVIENT POUR RÉSOUDRE LE PROBLÈME DES SALAFISTES JIHADISTES

Par Mustapha Nouri le 20/04/2016 à 20h48 (mise à jour le 21/04/2016 à 02h03)

Kiosque360. Plusieurs détenus salafistes jihadistes ont récemment entamé une grève de la faim. Le CNDH intervient donc pour désamorcer la crise. Une réunion a mis en présence le SG du CNDH et une association comptant plusieurs anciens détenus de ce courant.

Le secrétaire général du Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, a récemment tenu une réunion avec les membres de l'Association nationale pour l'intégration et la réhabilitation, qui compte en son sein plusieurs anciens détenus salafistes, et ce, afin d'absorber la crise prévalant dans plusieurs prisons, fait savoir le journal Al Massae dans son édition de ce jeudi 21 avril.

Cité par le journal, le SG de l'Association nationale de l'intégration et de réhabilitation indique que les participants à la réunion ont également abordé les mécanismes de grâce afin d'en faire bénéficier plusieurs détenus du courant salafiste et, notamment, ceux ayant entrepris des «révisions de parcours» et n'ayant jamais été impliqués dans des affaires de violence, ainsi que les moyens de les intégrer.

Pour résoudre les cas des prisonniers ayant récemment choisi d'entrer en grève de la faim, une liste de détenus a été soumise au secretaire général du CNDH, comptant des personnes souffrant de maladies chroniques ou encore désireuses de bénéficier d'un transfert vers d'autres prisons, en raison de leurs conditions sociales et familiales difficiles, souligne le journal.

Selon les sources d'Al Massae, les discussions avec Mohamed Sebbar ont été positives. Ce dernier, en effet, a signifié la prédisposition du Conseil à suivre la situation globale. Et Sebbar de faire remarquer, selon les mêmes sources, que toute solution devra passer par le canal des institutions, et non par un intermédiaire extérieur.

http://www.le360.ma/fr/politique/le-cndh-intervient-pour-resoudre-le-probleme-des-salafistes-jihadistes-69297

CNDH et UNESCO lancent un appel à consultation

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et l'UNESCO lancent un Appel à proposition qui a pour objet la conception et la mise en œuvre d'un programme de formation de formateurs dans le domaine de l'Education à la citoyenneté et aux droits de l'homme pour les jeunes au Maroc.

Cet appel à proposition s'inscrit dans le cadre du programme de l'UNESCO relatif à l'éducation des jeunes à la citoyenneté et aux droits de l'homme au Maroc, dont la première étape (financée en 2014-2015 par la Coopération espagnole, (AECID)) a abouti à la réalisation du « Manuel d'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'homme pour les jeunes au Maroc », en partenariat avec le CNDH. La deuxième phase consiste à former les futurs formateurs en Education à la citoyenneté et aux droits de l'homme (ECDH), sur base dudit Manuel, et à constituer ainsi une réserve de cadres formateurs spécialisés en ECDH.

http://www.tanmia.ma/en/cndh-et-unesco-lancent-un-appel-a-consultation/

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يصدر رأيا حول مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بالحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع وتقديم العرائض إلى السلطات العمومية

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الخميس 14 أبريل 2016 رأيا حول مشروعي القانونين التنظيميين بشأن الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع وفي تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.

وجاء هذا الرأي على إثر طلب رأي صادر عن رئيس مجلس المستشارين موجه للمجلس بخصوص مشروع القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع و مشروع القانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.

ويندرج هذا الطلب و كذا الرأي في إطار إعمال مذكرة التفاهم المبرمة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان و مجلس المستشارين بتاريخ 10 دجنبر 2014.

وقد توخت مقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الواردة في رأيه تبسيط شروط تقديم الملتمسات في مجال التشريع و العرائض، تدقيق أسباب عدم قبولهما، تقليص عدد البنيات الحاملة للعرائض وضمان دعم الفاعلين الذين يعملون في إطار هذين الشكلين من أشكال الديمقراطية التشاركية.

وبارتكازه على الدستور وعلى مرجعيات الأمم المتحدة ومجلس أوروبا والاتحاد البرلماني الدولي، ذكر المجلس في رأيه بعدد من المسلمات الأساسية منها : تكامل الديمقراطية التمثيلية والتشاركية بالإضافة إلى ضرورة تسهيل شروط ممارسة الحق في تقديم الملتمسات والعرائض و هما الحقان المضمونان بمقتضى الفصلين 14 و 15 من الدستور على التوالي.

ولوضع مقترحاته المتعلقة بمشروعي القانونين التنظيميين المشار إليهما، قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بدراسة أكثر من 40 تجربة مقارنة في الدول التي توجد في طور التثبيت الديمقراطي أو في دول ديمقراطية متقدمة، فضلا عن دراسة أهم المذكرات التي أعدها الفاعلون العموميون و المدنيون في هذا المجال.

يذكر أن مشروع القانون التنظيمي رقم 64.14 المتعلق بممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع يعرف الملتمس في مجال التشريع بكونه ‘‘كل مبادرة يتقدم بها مواطنات ومواطنون () بهدف المساهمة في المبادرة التشريعية’’، كما يشير إلى أن ‘‘مدعمي الملتمس هم المواطنات والمواطنين الذين يعبرون عن دعمهم للملتمس بواسطة توقيعاتهم المضمن في لائحة تسمى لائحة دعم الملتمس’’.

أما مشروع القانون التنظيمي رقم 44.14 المتعلق بممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية فيعرف العريضة بكونها ‘‘كل طلب مكتوب يتضمن مطالب أو مقترحات أو توصيات يوجهه بصفة جماعية مواطنون (...) قصد اتخاذ ما تراه مناسبا في شأنه من إجراءات’’.

http://alhadafachamali.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%B1%D8%A3%D9%8A%D8%A7/

http://www.tanmia.ma/en/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%B1%D8%A3%D9%8A%D8%A7/

فيديو .. ما الإضافة التي يمكن أن يشكلها صدور قانون هيئة خاصة بالمناصفة؟

الأربعاء 20 أبريل 2016 - 11:37

أرجأت لجنة القطاعات الاجتماعية مناقشة مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز يوم الأربعاء ، بدعوى تزامنه مع جلسة عمومية بالبرلمان، وهو ما أثار ردود فعل داخل بعض هيئات المجتمع المدني.

ما هي أسباب تأجيل مناقشة مشروع القانون المتعلق بالمناصفة؟ ماهي برأيكم الأسباب التي تقف وراء تعثر مشروع قانون المناصفة داخل البرلمان إلى حيز الوجود لحد الآن؟ على ماذا يرتكز الرأي الذي قدمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص مشروع القانون؟ ماهي الانتقادات الموجهة من طرف الفعاليات النسائية إلى مشروع القانون لحدود الساعة؟ ما هي الاضافة التي يمكن أن يشكلها صدور قانون هيئة خاصة المناصفة؟

عبد الرزاق الحنوشي عن المجلس الوطني لحقوق الانسان، يناقش الموضوع ويجيب على هذه الأسئلة وأخرى.

http://www.medi1tv.com/ar/%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86-%D8%A3%D9%86-%D9%8A%D8%B4%D9%83%D9%84%D9%87%D8%A7-%D8%B5%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-59914

Maroc/UE: vers une nouvelle approche en Afrique?

Comme nous l'avions annoncé dans notre édition du lundi, Harlem Désir, secrétaire d'Etat français aux affaires européennes, était hier à Rabat. Une visite éclair durant laquelle il a rencontré plusieurs ministres marocains, dont Salaheddine Mezouar, Nacer Bourita ou encore des responsables d'instances constitutionnelles, comme **Driss El Yazami, président du CNDH**. Au centre des consultations, le principal dossier d'actualité, à savoir l'accord agricole. Pour Harlem Désir, «les choses sont en bonne voie pour sortir de cette crise». Détermination et engagement aux côtés du Maroc, des mots qui reviennent dans la bouche du secrétaire d'Etat français. Il s'est dit confiant quant à l'issue de cette affaire. Pour lui, «les arguments présentés par la France et d'autres Etats de l'UE ont toutes les raisons d'être entendues». Aujourd'hui, l'enjeu est que «cela soit traité de façon accélérée afin de remettre cet accord en marche». Surtout que Rabat et Bruxelles ont en perspective la finalisation de l'accord de libre échange global, qui «devra favoriser un accès plus large au marché européen et multiplier les modalités d'intégration de nos économies», a-t-il expliqué.

Le secrétaire d'Etat français a mis l'accent sur les interventions des institutions européennes, «convaincues du succès du Maroc en termes de projets de développement». En plus de l'aide directe de l'UE dans le cadre de la politique de voisinage, qui s'élève à 1,7 milliard d'euros pour la période 2014-2020, il a rappelé les engagements d'autres établissements financiers européens. C'est le cas de la Banque européenne d'investissement (BEI) qui va mobiliser 500 millions d'euros, sous forme de prêts, lors des deux prochaines années, ainsi que la Banque européenne pour la reconstruction et le développement (BERD), qui devra injecter près de 265 millions d'euros.

Aujourd'hui, le partenariat Maroc-UE est appelé à s'étendre vers le reste du continent africain. «Paris et Rabat doivent jouer le rôle d'axe de développement dans ce partenariat avec l'Afrique», a estimé Harlem Désir. Surtout face à «la confiance dont jouit le Maroc dans la région», a-t-il ajouté. Après la France et récemment les Etats-Unis, l'Union européenne semble intéressée par le modèle de coopération triangulaire, en vue de la conquête des marchés africains. Le secrétaire d'Etat français a été on ne peut plus clair: «l'Afrique doit devenir un projet pour l'Europe et non pas une source de peur». Pour lui, la mutualisation des efforts est décisive pour réussir cette approche.

Terrorisme, migration… autant de dossiers qui nécessitent le renforcement des synergies entre les deux rives de la Méditerranée. Si «le partenariat sécuritaire est indispensable», selon Désir, «ce dialogue UE Afrique doit s'inscrire dans une approche globale», a-t-il ajouté. Ce continent doit être pensé aujourd'hui comme «une source d'opportunités, vu les grands besoins des populations en termes de formation, d'urbanisation, d'infrastructures…». Les entreprises européennes, notamment françaises, semblent prêtes à surfer sur cette vague, en s'appuyant sur le réseau d'opérateurs marocains déjà en place. «Elles ont compris que le Maroc est le partenaire idéal pour aller vers l'Afrique», selon le secrétaire d'Etat français.

Le rapport de Ban Ki-moon «doit contribuer à l'apaisement»

A quelques jours de la présentation du rapport du SG de l'ONU sur le Sahara, Paris apporte son soutien au Maroc sur ce dossier. Harlem Désir, secrétaire d'Etat aux affaires européennes, a indiqué que son pays plaide pour que «ce rapport puisse contribuer à l'apaisement». Pour lui, «la résolution du Conseil de sécurité doit également aller dans ce sens et favoriser la reconduction de la mission de la Minurso, afin d'aboutir à une solution politique sur la base du plan d'autonomie proposé par le Maroc». La COP22 était également au cœur des discussions avec les ministres marocains. Les deux pays sont les têtes de pont de ce chantier planétaire. Aujourd'hui, l'enjeu est de pousser vers la signature de l'accord de Paris, sa ratification et le démarrage de sa mise en œuvre par le plus grand nombre d'Etats, a expliqué le responsable français, dont le pays va passer le flambeau au Maroc en novembre prochain.

Dialogue social Les opérateurs agricoles se sentent marginalisés suite à la relance des travaux de la Commission sociale le 14 avril dernier, sans concertation avec les représentants du secteur. Un secteur, qui selon la Fifel, traverse de nombreuses perturbations dues aux grèves répétées (Ph. OM) Le secteur...

TIC: Le smartphone de plus en plus prisé Les utilisateurs de la 3G et de la 4G ont une large préférence pour les réseaux sociaux, le téléchargement d'applications ou encore la géolocalisation. En revanche, ils restent méfiants par rapport aux paiements de factures via smartphone. Pareil pour le e-commerce L'Agence nationale de...

Brèves ■ Des emballages «écolos» pour Valencia A travers sa marque Valencia, Agro Juice Processing (AJP) lance les emballages certifiés FSC (Forest Stewardship Council) pour ses jus produits au Maroc. Concrètement, le carton utilisé dans les emballages des jus est plus «écolo» étant donné qu'ils sont...

http://fr.africatime.com/articles/marocue-vers-une-nouvelle-approche-en-afrique

Le FIDADOC 2016 du 2 au 7 mai à Agadir : une 8° édition sous le signe de la jeunesse, l'engagement citoyen et la proximité

20/04/2016

Organisé par l'Association de Culture et d'Éducation par l'Audiovisuel, la 8° édition du Festival international de film documentaire à Agadir se déroulera du 02 au 07 mai 2016, sous le signe des nouveaux talents telles que Rachida El Garani, la réalisatrice de notre film d'ouverture, Into Darkness, tourné dans une famille modeste de Taroudant.

Une 8° édition sous le sceau de l'engagement, avec un parrain dont la filmographie porte l'empreinte indélébile de son expérience ouvrière et témoigne de sa sensibilité pour les pratiques artistiques urbaines, en particulier le mouvement hip-hop : le réalisateur français Jean-Pierre Thorn. Portrait

La vocation citoyenne du FIDADOC s'exprimera également par une programmation dédiée aux conséquences du réchauffement climatique et à d'autres problématiques environnementales qui seront au cœur de la prochaine Cop 22 organisée en novembre prochain au Maroc.

Toute gratuites, les projections du FIDADOC se dérouleront à l'Hôtel de ville d'Agadir (Salle Brahim Radi), à l'Université Ibn Zohr (Complexe Jamal Adorra) et dans une quinzaine d'espaces culturels, scolaires et associatifs de la commune d'Agadir et de la région Souss Massa.

Manifestation culturelle, populaire et fortement ancrée sur son territoire, devenue une référence pour le cinéma documentaire de création à l'échelle nationale et internationale, le FIDADOC s'est également imposé au fil des années comme un espace d'échanges et de formations au service de tous les documentaristes maghrébins, d'aujourd'hui et de demain.

Cette 8° édition sera l'occasion de renforcer encore davantage notre vocation pédagogique, professionnelle et panafricaine, grâce au soutien de nos fidèles partenaires : la chaine TV 2M, partenaire officiel du FIDADOC, la Commune d'Agadir et le Conseil régional Souss Massa, le Ministère de la Communication et le Centre Cinématographique Marocain, le **Conseil National des Droits de l'Homme** et l'Université Ibn Zohr, le Groupe OCP, l'Institut français au Maroc et à Agadir.

http://www.fidadoc.org/le-fidadoc-2016-du-2-au-7-mai-a-agadir-une-8-edition-sous-le-signe-de-la-jeunesse-de-lengagement-citoyen-et-de-la-proximite